



الجانب الغزّي من محور فيلادلفيا على الحدود مع مصر (نقلًا عن "معاريف")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- 2 تسفي برئيل: معبر رفح يمكن أن يكون بوابة خروج لإسرائيل من القطاع
6 عميت يغور: محور فيلادلفيا في "أيدينا"، نقطة تحوّل استراتيجي في حرب غزة
9 غور ليش ورون طيرا: هل الاستراتيجية الحالية تسمح بتحقيق النصر المطلق؟

أخبار وتصريحات

- مقتل عنصرين من لواء "كفير" في هجوم دهس في شمال الضفة الغربية، وجندي آخر
11 في معارك في شمال القطاع
رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يتوقع سبعة أشهر أخرى من القتال في قطاع
12 غزة لتحقيق هدف تدمير حركة "حماس"
الجيش الإسرائيلي يعلن تحقيق سيطرته العملياتية الكاملة على محور فيلادلفيا على
13 طول المنطقة الحدودية بين قطاع غزة ومصر
أيزنكوت: نتنهاو فنشل على الصعيدين الأمني والاقتصادي ويزرع أوهاماً كاذبة عبر
14 الشعارات التي يرددها بشأن الحرب على قطاع غزة
الكنيست يصادق على مشروع قانون يقضي بأن تعلن إسرائيل أن وكالة الأونروا
16 "منظمة إرهابية"
تقرير: ارتفاع عدد الجنود الذين قُتلوا في الهجوم البرّي للجيش الإسرائيلي ضد قطاع
17 غزة، وفي العمليات على طول الحدود، إلى 291 جندياً

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

معبّر رفع يمكن أن يكون بوابة خروج لإسرائيل من القطاع

- الأوامر التي وصلت إلى وسائل الإعلام في مصر كانت واضحة – ”عدم تضخيم موت الجندي المصري“ الذي قُتل في مواجهة مع الجيش بجانب رفع. وفعلاً، الأخبار في وسائل الإعلام الحكومية بشأن الحدث كانت مقتضبة بصورة استثنائية. أحد المواقع غير الحكومية قام بعدّ الكلمات في تلك المواقع بشأن الجندي – من 30 إلى 45 كلمة. حتى إن الجيش المصري لم يوافق على نشر اسم الجندي – عبد الله رمضان. وعملياً، تم نشر اسمه للمرة الأولى في حساب على موقع X تابع لمجموعة غير حكومية.
- خلال جنازته، أول أمس، في قرية العجمين في منطقة الفيوم، لم يحضر ضباط جيش كبار، بل فقط ضابط شرطة محلي وضابط جيش من رتبة متوسطة، كانا يراقبان. وبحسب الأخبار على ذات الموقع X، فإن آلاف الأشخاص شاركوا في الجنازة وهدفوا ضد إسرائيل. وكما هو متوقع، لم يتم نشر أيّ من هذا في وسائل الإعلام المحلية والتلفاز. إلا إن الأوامر بـ”قتل“ الحدث التي صدرت لوسائل الإعلام، لم تستطع تشويش الحدث الصعب. مصادر إسرائيلية كبيرة في الجيش و”الشاباك“ وفي الإدارة الأميركية والمستويات السياسية الكبيرة في مصر، أجروا محادثات مكثفة، تخوفاً من أن تتحول مواجهة موضعية إلى حدث سياسي يغيّر الواقع، ويمكن أن يضرّ باتفاق السلام بين إسرائيل ومصر. لجننا تحقيق، واحدة مصرية والأخرى إسرائيلية، شكّلنا فوراً، وتم اتخاذ قرار مشترك بشأن

تبادل نتائج التحقيق.

- بحسب مصادر إسرائيلية، إسرائيل التزمت العمل على منع تكرار الحادثة، هذا بالإضافة إلى أن واشنطن سترسل وفداً من المسؤولين من مجلس الأمن القومي لبحث الترتيبات التي يمكن أن تسمح بإعادة فتح معبر رفح.
- أول أمس، كان الرئيس عبد الفتاح السيسي يستطيع أن يسافر بهدوء إلى الصين للمشاركة في جلسة الملتقى العربي - الصيني الذي يُعقد منذ 20 عاماً، وأن يتم استقباله باحترام على يد الحرس العسكري الصيني، وأن يدير محادثات مع الرئيس الصيني، وأن يوقع يوم الأربعاء سلسلة من الترتيبات والاتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع الصين، التي استثمرت في سنة 2023 في مصر أكثر من 14 مليار دولار. وحتى اتفاقيات كامب ديفيد شهدت مساراً خطراً أيضاً.
- إلا إن معبر رفح، الذي أغلقه الإسرائيليون بعد سيطرة إسرائيل على الجزء الغزّي منه يوم 7 أيار/مايو، لن يذهب إلى أيّ مكان، وينتظر المواجهة القادمة. العواصف في البحر دفعت إلى تفكك الرصيف العائم الموقت الذي أقامه الجيش الأميركي بتكلفة أكثر من 320 مليون دولار، وهو ما أعاد أهمية المعبر البري. وعلى الرغم من أن الرصيف الموقت بدأ بالعمل يوم 17 أيار/مايو، فإنه لم ينجح في استقبال الكمية المخطط لها عبره - وهذه لم تكن المشكلة الوحيدة، إنما أيضاً تأمين المساعدات في الشاحنات، من الرصيف، وصولاً إلى مخازن الأمم المتحدة، ومن هناك إلى مراكز التوزيع للمدنيين. ففي الأسبوع الماضي مثلاً، كان على الأمم المتحدة أن توقف توزيع المساعدات ليومين، لأن المدنيين والعصابات ورجال "حماس" سيطروا على المساعدات، وهي في طريقها إلى المخازن. حتى تفكك الرصيف البحري الذي كان يجب أن يستقبل 290 طناً من البضائع يومياً، وحتى 750 طناً في اليوم، عندما يصل إلى ذروة تفعيله - وهو ما يعادل نحو 40 أو 35 شاحنة في اليوم في المجمل - هذا حلّ جزئي، ومن المؤكد أنه لا يكفي لحل إشكالية غزة.
- إسرائيل والولايات المتحدة ومصر يفهمون جيداً أنه يجب إعادة تفعيل معبر رفح قريباً، وبصورة خاصة بسبب تعمق القتال في غزة ووجود أكثر

من مليون نازح من رفح إلى مواقع ومناطق لا توجد فيها بنى تحتية لاستقبالهم، من دون عيادات فعالة، ومن دون ترتيبات لائقة وأمنة لتوزيع الغذاء والأدوية. الحل الممكن الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع هو إعادة تفعيل "بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إدارة معبر رفح" التي تمت إقامتها في سنة 2005، في إطار اتفاقيات المعابر التي ولدت مع فك الارتباط عن غزة.

- وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل أشار، يوم الاثنين، إلى أن وزراء خارجية الاتحاد منحوه الضوء الأخضر السياسي لتفعيل القوة الأوروبية مرة أخرى. إلا إن بوريل أوضح أن خطوة كهذه يمكن أن تُطبَّق فقط مع وقف الحرب، وتكون في إطار تفاهات مع السلطة الفلسطينية ومصر وإسرائيل - الشركاء في اتفاقيات المعابر الأصلية. وشدد على أنه "لا نية لدينا أن نكون هناك وحدنا، ولا نية لدينا أن نكون الجهة الخارجية التي تؤمن الحدود. نحن لسنا شركة حراسة".

- وبحسب اتفاق المعابر، فإن مراقبين من الاتحاد الأوروبي يعملون بوظيفة مراقبين، وكان عليهم أن يراقبوا تنفيذ بنود الاتفاق وتدريب موظفي السلطة الفلسطينية على إدارة المعبر، بحسب المعايير الدولية. وعملياً، كانوا ستاراً أمامياً فصل ما بين موظفي السلطة الفلسطينية الذين فعلوا المعبر من الجانب الغزي، بالتنسيق مع مصر، وبين المراقبة الإسرائيلية التي كانت في معبر "كرم أبو سالم" وتحصل على صورة الوضع في المعبر بشكل مباشر، وكان لديها صلاحية المنع، أو المصادقة على دخول الأشخاص والبضائع.

- بعد سيطرة "حماس" على غزة في سنة 2007 وطرد موظفي السلطة الفلسطينية، خرج أيضاً المراقبون من الاتحاد الأوروبي، وتوقفت بعثة المساعدة عن العمل. وبعد 10 أعوام فقط - في سنة 2017، وفي إطار اتفاق المصالحة بين "فتح" و"حماس"، بوساطة مصرية، عاد موظفو السلطة إلى العمل في معبر رفح. إسرائيل لم تعارض تفعيل المعبر من جديد، على الرغم من أن هذا جرى بالتعاون مع "حماس" والسلطة الفلسطينية - وأيضاً لم تشترط عودة المراقبين من الاتحاد الأوروبي،

استناداً إلى اتفاق المعابر. وفي نظرها، كان تجديد عمل المعبر ضرورياً من أجل التعاون مع مصر، راعية اتفاق المصالحة، والسماح بالنشاط الاقتصادي في القطاع، حتى لو كان الثمن أرباحاً اقتصادية وسياسية لـ"حماس". إلا إنه وخلال أقل من عامين، انهار الاتفاق بين "فتح" و"حماس"، وفي سنة 2019، أمر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس رجاله بالخروج من القطاع.

- إعادة تفعيل اتفاق المعابر، الآن، هي قصة معقدة أكثر بكثير. منذ أشهر طويلة، تحاول مصر الدفع بإعادة السلطة إلى معبر رفح، والسلطة أيضاً مستعدة، مبدئياً، لإدارة الجانب الغزي من المعبر، بشرط أن يكون لديها الصلاحية لإدارة قطاع غزة كله، في إطار خطوة سياسية واسعة يمكن تأويلها بالمرونة، وتضع الأساس لحل الدولتين.
- إدارة معبر رفح، بمشاركة فلسطينية ومصرية ودولية، يمكن أن تكون حالة دراسية أولى في المسار الطويل الذي يحرر إسرائيل من السيطرة المدنية في غزة وانجرارها إلى احتلال القطاع بشكل كامل، وهو ما يتضمن مسؤولية مباشرة على حياة السكان في القطاع. لكن حتى الآن، إسرائيل تضع عوائق أمام عودة السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال رفضها القاطع للبدئية السياسية، في نظرها، بالأى يكون هناك موطن قدم لـ"سلطة الإرهاب".
- لكن حتى الآن، لا يوجد من يدير المعبر، ولا يبدو أنه سيكون هناك بديل عربي، أو دولي، أو فلسطيني، غير السلطة أو "حماس". ما دامت إسرائيل تتمسك بهذا الموقف، فلا جدوى من المفاوضات بشأن الترتيبات وإدارة وتأمين تفعيل المعبر. النتيجة هي أن إسرائيل تسيطر على المعبر، وهو معبر أشباح لا يعمل، لأن مصر غير مستعدة للتعاون معها على إدارته، هذا بالإضافة إلى أنها لا تملك أي حل، أو خطة لقضية المعبر، على الرغم من أنه من الواضح للجميع أن لا مفر من إعادة تفعيل المعبر في الوقت القريب. وهذا من أجل التغلب على الكارثة الإنسانية التي تحولت إلى قضية استراتيجية مركزية تحدد استمرار القتال، ومستقبلاً، لاستقبال سكان القطاع الذين سيتم السماح لهم بالعودة إلى بيوتهم وبدء إعادة الإعمار.

عميت يغور - مقدّم في الاحتياط ونائب رئيس الساحة الفلسطينية في شعبة
التخطيط في الجيش الإسرائيلي سابقاً ومسؤول في الاستخبارات في سلاح البحر
"معاريف"، 2024/5/30

محور فيلادلفيا في "أيدينا"،
نقطة تحول استراتيجي في حرب غزة

- أخبار جيدة حملها إعلان الجيش الإسرائيلي سيطرته العملائية على محور فيلادلفيا. وخلال عملية السيطرة، جرى العثور على 20 نفقاً يمرّ من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية، وبالقرب من المحور، جرى الكشف عن 82 فتحة تحت الأرض، سيجري التحقيق بشأنها في الأيام المقبلة. كما اتضح أن "حماس" نصبت عشرات الصواريخ، جزء منها بعيد المدى، وآخر يتراوح مداه ما بين 10 و40 متراً فقط من المحور، بهدف منع إسرائيل من شنّ هجوم بالقرب من الحدود المصرية.
- يمكن أن يكون هناك من يختلف معي، لكن في رأيي، هذا يشكل إنجازاً استراتيجياً مهماً، هو الأول لإسرائيل في هذه الحرب، ومن المؤسف أن المخططين لهذه الحرب لم يحرصوا على تحقيق هذا الهدف منذ بداية المناورة البرية. تشكل السيطرة على المحور تحولاً استراتيجياً في معركة غزة. ويمكن القول، من دون مبالغة، إن محور فيلادلفيا هو "العمق الاستراتيجي"، و"المدينة الملجأ" و"مخزن الغلال" لـ"حماس"، وفي الفترة الأخيرة، هو المرتكز الأساسي لكل ما ندعوه حُكم "حماس" في القطاع.
- احتلال المحور كله، باستثناء جزء بسيط في المنطقة القريبة من الشاطئ، هو عملية مادية ملموسة، لكن سيكون لها على صعيد الوعي تداعيات بعيدة المدى على صمود "حماس" وإدارة الحرب ودور مصر.
- بالنسبة إلى "حماس"، ما دام المحور كان ناشطاً، فإنه شكّل مع المنطقة

المحاذية له "عمقاً استراتيجياً" للحركة ومدينة ملجأ. من الواضح لـ"حماس" أن الحرب ستنتهي بإصابتها بكثير من الكدمات، وتقليص وجودها الجغرافي، لكنها ستبقى في قيد الحياة في المنطقة التي لن يدخل إليها الجيش، وإذا نجحت جهودها في وقف الحرب، واستمر تزودها بالسلاح من أجل مواصلة الحرب وترميم قواها العسكرية في "اليوم التالي"، فإن هذا سيكون ممكناً. وفي المقابل، إن الجزء الأكبر من السلع المدنية التي تدخل من خلال هذا المحور تصل عن طريق المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وهو ما يعطيها الوقت والمجال بشأن الإنفاق لاستكمال مخزون السلاح الذي تملكه "حماس"، وسبق أن رأينا أن المال لا يشكل عائقاً.

- حالياً، الحنفية أغلقت، وهذا يتطلب وقتاً، لكن يمكن رؤية ارتفاع الضغط على "حماس". في البداية بصورة تدريجية، ثم بصورة كبيرة جداً. وسيجري استخدام "اقتصاد سلاح" عنيف في وقت قريب، وقد يكون هذا الأمر قادراً، أكثر من أي وسيلة عسكرية أخرى، على تفكيك "حماس" كنظام حكومي وسلطة، وربما سيعبّد الطريق أمام صفقة مخطوفين جديدة بشروط أفضل.

العلاقة مع مصر

- منذ سنوات طويلة، وبصورة خاصة خلال الحرب، تستخدم مصر 3 قبعات: القبعة الأولى رسمية، دولة حدودية لديها أدوات ضغط رسمية على "حماس" (معبّر رفح)، ودولة حليفة لإسرائيل والولايات المتحدة، وتشارك إسرائيل في نظرتها الاستراتيجية الإقليمية، وفي السياسة إزاء غزة.
- قبعة ثانية رسمية، دولة وسيطة "موضوعية"، تساهم في جهود المفاوضات مع "حماس"، وشريكة "طبيعية" في محاولة صوغ "اليوم التالي للحرب".
- قبعة ثالثة غير رسمية، دولة تسمح، تحت أنظار إسرائيل، بالتجارة الكاملة في أنفاق التهريب من أراضيها إلى القطاع، والتي تشكل عملياً "أنبوب الأوكسيجين" لـ"حماس"، ومصدراً أساسياً للسلاح والذخيرة والمواد الممنوعة التي تسمح بإقامة "غزة تحت الأرض". وكانت الذروة في إقامة

معبر فوق الأرض، بين مصر وغزة - معبر صلاح الدين الذي يُستخدم لنقل البضائع المصرية إلى القطاع، من دون رقابة إسرائيلية، أو دولية. وكان يعمل إلى جانب معبر رفح المشهور.

- وعلى ما يبدو، إن اقتصاد الأنفاق/البضائع/ والصناعة التي تطورت على الأراضي المصرية، ساهم إلى حد ليس قليلاً، في الهدوء المصطنع الذي سعت له مصر في شبه جزيرة سيناء، من هنا، تتطلب المصلحة المصرية عدم القضاء عليه.
- حالياً، خرق الجيش الإسرائيلي سلوكه الصامت في محور فيلادلفيا، وعاد إلى السيطرة على الجانب الغزي، وبدأ يكشف علناً كيف كان يعمل المحور طوال سنوات، ومسؤولية مصر عن الجانب الثاني من الحدود، ومساهمتها العملية في تعزيز قوة ومكانة "حماس". وقد يكون هذا هو سبب المعارضة المصرية الصاخبة في الأسابيع الأخيرة للعملية الإسرائيلية في رفح.

وماذا الآن؟

- فيما يتعلق ب"اليوم التالي للحرب"، فإن السيطرة الإسرائيلية على المحور هي الركيزة الأولى في السعي لنزع سلاح القطاع، وفي القدرة على ترسيخ سيطرة أمنية إسرائيلية في القطاع. وهذه رافعة استراتيجية من الطراز الأول، تضع إسرائيل في مكان مختلف، وتحسن موقعها في النقاشات التي ستجري بشأن "اليوم التالي"، وكذلك بشأن دور الأطراف المدنية والدولية، وكذلك مصر، الحليفة المهمة لإسرائيل، والطلب منها كدولة مجاورة، ضمن إطار اتفاقات مكتوبة ومدعومة من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، امتنعت حتى الآن، لسبب ما، من ذكر اسم مصر في سياق غزة، إغلاق "أنبوب الأوكسيجين" ل"حماس" الذي يمر عبر أراضيها.
- مع ذلك، فإن الجهد العسكري وسيطرة الجيش الإسرائيلي على محور فيلادلفيا لا يكفيان وحدهما، والمطلوب الآن العمل من خلال أدوات موازية ومتكاملة. في البداية، يجب أن نُنظر للولايات المتحدة خصوصاً، ما هو محور فيلادلفيا. وإظهار الأنفاق التي تعبر من مصر إلى القطاع، ومعبر صلاح الدين "الصامت"، وأهمية استمرار السيطرة الإسرائيلية على المحور

- من الجانب الغزّي في "اليوم التالي للحرب".
- لا شك في أن إغلاق المحور سيحكم على "حماس" بـ"اقتصاد السلاح"، وبمرور الوقت، سيحدّ من قدرتها على الرد بإطلاق النار. وفي هذه المرحلة تحديداً، من الضروري جداً البدء بالقضاء على حكمها، وتفعيل الجهد المدني في شمال القطاع، وتحمل المسؤولية عن توزيع المساعدات الإنسانية، وعن خلق "فقاعات" إنسانية لا وجود لـ"حماس" فيها.
- إن نقطة التحول الاستراتيجية في هذه الحرب في قطاع غزة هي مهمة للغاية، وستسمح لإسرائيل، للمرة الأولى، بالبدء بتكريس الوقت والانتباه والموارد لمعالجة ساحات أخرى.

**غورليش - الرئيس السابق لشعبة التخطيط في مجلس الأمن القومي،
ورون طيرا - مؤلف كتاب "صياغة سياسة إسرائيل حيال سورية"
"معاريف"، 2024/5/30**

هل الاستراتيجية الحالية تسمح بتحقيق النصر المطلق؟

- في ضوء إعلان "كابينيت" الحرب أهداف الحرب: القضاء على "حماس"، وإعادة المخطوفين، ومنع التهديد المستقبلي من غزة، أرسل الجيش إلى حرب "السيوف الحديدية"، التي وضع لها سنة من القتال.
- في ختام 8 أشهر من القتال، من الصعب رؤية كيف يمكن للاستراتيجية الإسرائيلية الحالية تحقيق القضاء على حكم "حماس" وإعادة المخطوفين، وهل هي قادرة على تحقيق ذلك فعلاً. في المقابل، تعتقد الحكومة، على الأقل بحسب تصريحاتها، أن الاستراتيجية الحالية ستحقق الأهداف المذكورة فعلاً.
- إذا كانت تصريحات الحكومة تعتمد على أسس، فيمكن أن يكون هناك منطلق في سلم الأولويات الذي يضع المخطوفين في نهاية قائمة أهداف الحرب. ويمكن أيضاً أن نفهم التأخر في معالجة الحدود في الشمال، وحتى دعوة نتنياهو إلى عدم تحديد تواريخ لعودة سكان الشمال إلى منازلهم.

وفي الواقع، إذا في نهاية الحرب التي نحن على بُعد خطوة من النصر، انهيار حُكم "حماس"، قد يكون هناك مبرر لعدم إعطاء الأولوية لاستعادة المخطوفين ومعالجة الحدود في الشمال.

- لكن إذا كانت الاستراتيجية الحالية غير قادرة على تحقيق أهداف الحرب، فإن معالجة موضوع المخطوفين والحدود في الشمال وأثمان الحرب الآخذة في الارتفاع، كلها تصبح غير محمولة وغير مبررة.
- إن مسألة هل ثمة فرصة لتحقيق أهداف الحرب بواسطة الاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل خلال الأشهر الثمانية الأخيرة ليست مسألة إيمان، أو وجهة نظر. فجزء من الأطر التي تسمح بتقديم جواب عن السؤال هي أطر موضوعية خالصة، وتعتمد على الوقائع، وعلى التحليل المهني، وعلى مخزون السلاح، والقدرات. وجزء آخر من هذه الأطر "مرن"، مثل تقدير الحصانة الوطنية ومعدل تدهور الشرعية.
- لكن بعد 8 أشهر، يتعين على الجيش ورئيس هيئة الأركان تقديم جردة حساب للمواطنين الإسرائيليين. إن الوعد بعام من القتال، والتصريحات بشأن الإصرار على الاستمرار، وإظهار شجاعة وقدرة تكتيكية مذهلة، كل هذا لا يشكل الرد على مسألة هل الاستراتيجية الحالية تتيح تحقيق النصر المطلق. وإذا كان الجواب إيجابياً، فنحن بحاجة إلى تقدير ما، إذا كان الثمن مقبولاً لنا.
- لكن إذا كان الجواب المهني سلبياً، أي أن استمرار المخطط العملائي الحالي وحده من دون جهود مكملة لن يحقق أهداف الحرب خلال العام الذي خصص لها، فإن من واجب رئيس هيئة الأركان المهني والعام أن يعلن هذا علناً، وأن يفرض على المستوى السياسي اختيار سياسة أخرى عملية أكثر.
- وحده الجيش الإسرائيلي يعرف وتيرة تعافي "حماس" في المناطق التي خرجت منها. كما أنه قادر على تقدير الفجوة بين الإنجازات التكتيكية وبين انهيار حُكم "حماس". وحده الجيش يعرف وضع مخازن العتاد العسكري، وصلاحية الأدوات، وكفاءة الاحتياط، وقدرة القوة وحدودها. وحده رئيس هيئة الأركان قادر على التقدير إلى أي حد التعاون مع

الولايات المتحدة حيوي، بالنسبة إلى إسرائيل، في الاستعداد لمواجهة متعددة الساحات في الحرب المقبلة. والجيش يعلم ما إذا كان هناك فجوة بين مطالب القانون الدولي وبين الوضع في الميدان. وحده رئيس هيئة الأركان قادر على تقدير ما إذا كانت أربعة أشهر أخرى كافية لتحقيق هدف إطاحة حُكم "حماس"، و"تطهير" القطاع، وإعادة المخطوفين.

- رئيس هيئة الأركان ليس قائداً للجيش فحسب، والمسؤول الأول عن معنويات القوات، وعن جودة العمليات التكتيكية، بل إن رئيس هيئة الأركان في إسرائيل هو الخبير والمستشار الأول للحكومة في مسائل الأمن. وهو المسؤول عن تحقيق الأهداف التي وضعها المستوى السياسي، لكن من واجبه أيضاً التأكد من أن هذه الأهداف عملية، ومرتبطة بالواقع، ويمكن تحقيقها. التصريحات القائلة إنه إذا اقتضت الحاجة، فسنقاتل بأظفارنا، لا تدل على مسؤولية مهنية. بل العكس هو كلام مناف للمنطق، ويشكل تهرياً من المسؤولية.

- هناك واجب عام وأخلاقي لرئيس هيئة الأركان حيال المواطنين. ومن واجبه أن يقدم الوقائع والقدرات العسكرية كما هي عليه. وخصوصاً إذا كانت الاستراتيجية، التي أرسله المستوى السياسي من أجل تحقيقها، ليست عملية، وثمرتها ومخاطرها على الدولة أكبر من الحرب بحد ذاتها.

أخبار وتصريحات

[مقتل عنصرين من لواء "كفير" في هجوم دهس في شمال الضفة الغربية، وجندي آخر في معارك في شمال القطاع]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/30

أعلن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي مقتل جنديين من لواء "كفير" في هجوم دهس وقع في شمال الضفة الغربية، أمس، كما أعلن أيضاً مقتل جندي آخر من

الكتيبة 101 في معارك دارت في شمال القطاع، وأصيب جندي آخر بجروح بالغة، بالإضافة إلى إصابة جنديين من سلاح الهندسة الحربية في جنوب القطاع بجروح بالغة. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الحرب، قُتل 642 جندياً وجندية، بينهم 291 منذ بداية المناورة البرية.

وقع حادث الدهس على الطريق 5077، وعلى أحد الحواجز المقامة على مدخل نابلس، بالقرب من مستوطنة إيتمار في شمال الضفة، وذلك خلال قيام الجنود بعمليات تفتيش للسيارات على الحاجز، في هذه الأثناء، قام أحد "المخربين" بتخطي السيارات، فوصل بسرعة، وصدّم الجنود بقوة. وبعد أن دهس اثنين منهم، هرب من حيث جاء في اتجاه نابلس. وذكر الناطق أن قوات كبيرة من الجيش تطارد منفذ عملية الدهس، وعلم لاحقاً أنه سلّم نفسه للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وأجرى رئيس الأركان هرتسي هليفي، أمس، تحقيقاً أولياً وتقديراً للوضع في ساحة الهجوم مع قادة "فرقة يهودا والسامرة"، العميد ياكوي دولف وقائد لواء "شومرون" العقيد شمعون سيسو، ومع ممثلين لـ"الشاباك" والشرطة وقادة آخرين. وزار ساحة الهجوم قائد المنطقة الوسطى اللواء يهودا فوكس، هذا الصباح، وأجرى تقديراً للوضع مع القادة والجنود العاملين في المكان.

**[رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يتوقع سبعة أشهر أخرى
من القتال في قطاع غزة لتحقيق هدف تدمير حركة "حماس"]**

"معاريف"، 2024/5/30

قال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي إنه يتوقع سبعة أشهر أخرى من القتال في قطاع غزة لتحقيق هدف تدمير حركة "حماس".

وجاءت أقوال هنغبي هذه في سياق مقابلة أجرتها معه إذاعة "كان 11" [تابعة لهيئة البث الرسمية الجديدة]، أمس (الأربعاء)، وأضاف فيها أيضاً: "لقد قيل بصراحة في الأيام الأولى من تقديم الخطط إلى الحكومة إن هذه الحرب ستكون

طويلة. لقد تم بناؤها على أساس مرحلي، إذ تم تحديد سنة 2024 على أنها سنة قتال. ونحن الآن في الشهر الخامس من سنة 2024، وهذا يعني أننا نتوقع 7 أشهر أخرى من القتال لتعميق إنجازاتنا وتحقيق هدفنا المتمثل في تدمير القدرات العسكرية والحكومية لحركتي 'حماس' والجهاد الإسلامي".

وقال هنغبي: "عليك أن تتحلّى بالصبر، وأن تعرف كيف تقف بقوة. إن هذه المرونة هي التي سمحت للشعب اليهودي بالبقاء في قيد الحياة مدة 75 عاماً، وحتى مدة 3000 عام قبل ذلك. وكان الشرط ألاّ نستخدم ساعة توقيت لأنفسنا، أو أن نحدّد إنذارات نهائية".

[الجيش الإسرائيلي يعلن تحقيق سيطرته العملياتية الكاملة على محور فيلادلفيا على طول المنطقة الحدودية بين قطاع غزة ومصر]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/30

أعلن الجيش الإسرائيلي، مساء أمس (الأربعاء)، أنه حقّق سيطرته العملياتية الكاملة على محور فيلادلفيا [صلاح الدين] على طول المنطقة الحدودية بين قطاع غزة ومصر، وأكد العثور على 20 نفقاً و82 بئراً تحت الأرض في المنطقة.

ووفقاً للجيش الإسرائيلي، فإن بعض الأنفاق العشرين التي تم العثور عليها، هي أنفاق للتهريب من مصر إليها، وتم تدمير بعضها، كما سيطر الجيش الإسرائيلي على 82 بئراً تحت الأرض بالقرب من محور فيلادلفيا، ويقوم بفحصها، تمهيداً لتدميرها.

ومحور فيلادلفيا هو شريط حدودي بين مصر وقطاع غزة يمتد داخل القطاع بعرض مئات الأمتار وطول 14.5 كيلومتر، وذلك من معبر كرم أبو سالم وحتى البحر الأبيض المتوسط.

وعقد الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي دانييل هغاري، مساء أمس، مؤتمراً صحافياً قال فيه إن حركة "حماس" استخدمت محور فيلادلفيا كشریان أو كسيجين لتهديب وسائل قتالية إلى داخل قطاع غزة بشكل دائم.

وأشارت إذاعة الجيش الإسرائيلي ["غالي تساهل"] إلى أن الجانب الإسرائيلي أطلع الجانب المصري على جميع المعطيات المتعلقة بمنطقة محور فيلادلفيا، بما في ذلك قيام حركة "حماس" بنصب صواريخ على مسافة قصيرة جداً من الحدود المصرية، لاعتقادها أن الجيش الإسرائيلي لن يرغب في مهاجمتها بسبب قربها من الأراضي المصرية.

في المقابل، نفى مصدر مصري رفيع المستوى وجود أيّ اتصالات مع إسرائيل تتعلق بما وصفها بأنها ادّعاءات إسرائيلية بشأن وجود أنفاق في منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر.

وقال المصدر المصري نفسه في تصريحات أدلى بها إلى قناة "القاهرة الإخبارية" المقربة من السلطات المصرية، إن إسرائيل توظف ادّعاء وجود أنفاق على الحدود مع مصر لتبرّر مواصلة عملية رفح وإطالة أمد الحرب.

[أيزنكوت: نتنياهو فشل على الصعيدين الأمني والاقتصادي ويزرع
أوهاماً كاذبة عبر الشعارات التي يرددها بشأن الحرب على قطاع غزة]

"معاريف"، 2024/5/30

شنّ الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي غادي أيزنكوت ["المعسكر الرسمي"] هجوماً حاداً على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وأكد أنه يزرع أوهاماً كاذبة، عبر الشعارات التي يرددها بشأن الحرب على قطاع غزة، وشدد على أنه فشل على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

وقال أيزنكوت في سياق كلمة ألقاها أمام مؤتمر للأمن والاستراتيجية نظمته كلية نتانيا [شمال إسرائيل]، أمس (الأربعاء): "من المستحيل تسويق شعار جذاب وهو

النصر المطلق والمبين في الحرب ضد الإرهاب. إن الاختبار دائماً يكون بعيد المدى. إن الحرب على الإرهاب معقدة ومتواصلة، ومن يقول إننا سنفكك عدة كتائب في رفح، ثم نعيد المخطوفين، إنما يزرع وهماً كاذباً.

وأشار أيزنكوت في بداية مداخلته إلى أن نتنهاهو حدّد لحكومته الحالية 4 أهداف يتعين عليها تحقيقها، وهي كبح البرنامج النووي الإيراني، والسعي لتحقيق السلام مع السعودية، والحفاظ على استقرار الاقتصاد وخفض تكاليف المعيشة، واستعادة الأمن والحوكمة، وأكد أن نتنهاهو فشل في تحقيق جميع هذه الأهداف فشلاً ذريعاً. وفي رأيه، فشل نتنهاهو في الأمن والاقتصاد، وفي الآونة الأخيرة تتدخل الاعتبارات السياسية أكثر من أي اعتبارات أخرى في عملية صنع القرار.

كما أشار أيزنكوت إلى أن الأمر سيستغرق ما بين 3 و5 أعوام لتحقيق استقرار أمني كبير، ثم هناك حاجة إلى أعوام عديدة أخرى لإقامة سلطة بديلة في قطاع غزة. وأضاف: "إن إنجازنا، في نهاية المطاف، يجب أن يكون استبدال حكم حماس بحكم آخر، ونزع سلاح القطاع، وإغلاق الحدود مع مصر التي أتاحت إدخال كل هذه القدرات". وشدد على أن "حماس" ليست منظمة "إرهابية" فحسب، بل أيضاً منظمة أيديولوجية، وحتى لو أجروا انتخابات في غزة اليوم، فإنها ستفوز، ومحاربتها ستكون بأدوات دينية وقومية ومجتمعية.

واعتبر أيزنكوت أن أهم ما خسرت إسرائيل في الهجوم الذي شنته حركة "حماس" يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان قوة الردع التي أدت إلى أن يترسخ في أذهان أعدائها أنها دولة غير قابلة للهزيمة، في ظل القوة الكبيرة التي يحظى بها الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو، وكذلك المجتمع الإسرائيلي، في ضوء ما يمتلكه من موارد وقوة اقتصادية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى صفقة تبادل أسرى، قال أيزنكوت إن هناك فجوة كبيرة بين ما يظهر في الغرف المغلقة وبين ما يخرج إلى العلن.

وشدد أيزنكوت على ضرورة إجراء انتخابات عامة في إسرائيل خلال الخريف المقبل، وتحديداً في الفترة بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر

المقبلين، وشدد على أن ذلك أمر مهم لبناء الثقة، وقال إن العمليات العسكرية المكثفة للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة ستنتهي في غضون أسابيع، ثم يجب تحديد موعد متفق عليه للانتخابات. وأوضح أن تأثير حزبه [”المعسكر الرسمي“] تراجع في الحكومة و”كابينيت الحرب“، وقال: ”لا أستطيع أن أتجاهل أن نفوذنا تضاعف في الفترة الأخيرة. كما دخلت الاعتبارات السياسية وغيرها في عدة قرارات“.

ورداً على تصريحات أيزنكوت هذه، قال حزب الليكود في بيان صادر عنه: ”إن أيزنكوت وبني غانتس [رئيس ”المعسكر الرسمي“] يبحثان عن أعذار لإنهاء الحرب من دون تحقيق أهدافها، وللانسحاب من الحكومة في خضم الحرب. وبدلاً من الانخراط في السعي لتحقيق النصر، فإنهما ينخرطان في سياسة تافهة“.

[الكنيست يصادق على مشروع قانون يقضي بأن تعلن إسرائيل أن وكالة الأونروا ”منظمة إرهابية“]

”هآرتس“، 2024/5/30

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية، أمس (الأربعاء)، على مشروع قانون يقضي بإعلان إسرائيل أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [الأونروا] ”منظمة إرهابية“.

وأيد مشروع القانون 42 عضو كنيست وعارضه 6 أعضاء.

ويقضي مشروع القانون بأن ”قانون محاربة الإرهاب“ يسري على وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة، وبضرورة وقف كافة الاتصالات والعلاقات بين إسرائيل ومواطنيها وبين الأونروا، وإغلاق مكاتب الوكالة في إسرائيل، كما ستسري على هذه الوكالة الأممية بنود قانون العقوبات التي تسري على منظمات ”إرهابية“.

وقدمت مشروع القانون عضو كنيست من حزب ”إسرائيل بيتنا“.

وقال رئيس هذا الحزب، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، إن الأونروا هي منظمة "إرهابية" لا تساعد اللاجئين، وإنما المنظمات "الإرهابية" في قطاع غزة.

وكانت إسرائيل زعمت أن موظفين في الأونروا شاركوا في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لكنها لم تقدم أدلة على ذلك. كما أن دولاً قطعت تمويلها للأونروا في أعقاب هذه المزاعم الإسرائيلية، تراجعت وعادت لتمويل الوكالة.

وقبل فترة وجيزة، خلصت مراجعة مستقلة لأداء الأونروا، قامت بها لجنة ترأستها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، والتي عينتها الأمم المتحدة، بمشاركة 3 معاهد أبحاث، إلى أنه لا بديل من هذه الوكالة، وشددت على أن إسرائيل لم تقدم أدلة على مزاعم ارتباط موظفين في الوكالة بحركة "حماس"، أو على انتمائهم إلى فصائل فلسطينية في قطاع غزة. وأكدت المراجعة أن الأونروا كانت تزود إسرائيل بقوائم أسماء موظفيها بشكل منتظم من أجل التدقيق، وفي المقابل، الحكومة الإسرائيلية لم تبليغ الأونروا أي مخاوف تتعلق بأي من موظفيها.

[تقرير: ارتفاع عدد الجنود الذين قُتلوا في الهجوم البري للجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة، وفي العمليات على طول الحدود، إلى 291 جندياً]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/30

أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس (الأربعاء)، مقتل 3 جنود في المعارك في قطاع غزة خلال اليوم السابق، بينما يواصل عملياته العسكرية الكبيرة في رفح في جنوب القطاع، وفي جباليا في شماله.

ووفقاً لتحقيق أولي للجيش الإسرائيلي، قُتل الجنود الثلاثة في انفجار في مبنى مفخخ في رفح. والثلاثة خدموا في الكتيبة 50 التابعة للواء ناحل. وبمقتلهم، يرتفع عدد الجنود الذين قُتلوا في الهجوم البري الذي شنّه الجيش الإسرائيلي ضد حركة "حماس" في قطاع غزة، وفي العمليات على طول الحدود، إلى 291 جندياً.

وقال الجيش الإسرائيلي إن ضابطاً وجنديين من الكتيبة 50 أصيبوا بجروح خطيرة، بينما أصيب ضابط آخر بجروح متوسطة في الحادث نفسه.

وفي وقت سابق من يوم أمس، أصيب جندي من الوحدة المتعددة المجالات، المعروفة أيضاً باسم "وحدة الأشباح"، بجروح خطيرة في شمال غزة، حسبما أعلن الجيش الإسرائيلي.

ونشر الجيش الإسرائيلي لقطات تظهر غارة جوية ضد مقاتل مسلح بقاذفة "آر بي جي" في جباليا، شمال قطاع غزة. وقال الجيش إن وحدة جمع المعلومات القتالية الرقم 636 رصدت المسلح قبل تنفيذ الغارة. وأضاف الجيش أنه تم شنّ غارة جوية ثانية، بعد فترة قصيرة، عقب التعرف على مسلح ثانٍ في المنطقة. وتعرضت القوات في جباليا لنيران "آر بي جي" كثيفة وسط العملية الأخيرة هناك في الأسابيع الفائتة. بالإضافة إلى ذلك، قال الجيش إن قواته عثرت على عدد من فتحات الأنفاق والعشرات من قاذفات الصواريخ ودمرتها، كما عثرت على مخبأ للأسلحة بجوار مسجد.

وجاءت هذه المستجدات في الوقت الذي واصل الجيش الإسرائيلي توغُّله في رفح، على الرغم من ازدياد المعارضة الدولية للعملية في المدينة الواقعة في أقصى جنوب غزة.

وقال شهود عيان إن الدبابات الإسرائيلية وصلت إلى وسط مدينة رفح للمرة الأولى، أول أمس (الثلاثاء).

وقالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [الأونروا]، أمس، إن أكثر من مليون شخص نزحوا من رفح منذ بداية التوغل الإسرائيلي في المدينة يوم 6 أيار/مايو الحالي.

كما دعا الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أمس، إلى وقف إطلاق النار من أجل وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من دون عوائق. وأكدت رئيسة هذا الاتحاد كيت فوربس في تصريحات أدلت بها إلى وكالة

”رويترز“ للأنباء، إنه من أجل أن تتمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إلى قطاع غزة، يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار.

على الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تصرّ على أن العملية العسكرية في رفح ضرورية لتحقيق هدفها المتمثل في القضاء على ”حماس“ وإطلاق المخطوفين الذين تم احتجازهم خلال هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وتصاعدت الانتقادات الدولية، بعد الغارات الجوية الإسرائيلية بالقرب من رفح، ليلة الأحد الماضي، حيث أفادت السلطات الصحية التابعة لـ”حماس“ بأن 45 شخصاً قُتلوا وأصيب العشرات في الغارات، وفي الحريق الذي أعقبها في مخيم يأوي المدنيين النازحين. في المقابل، قال الجيش الإسرائيلي إنه استهدف مجمّعاً لـ”حماس“، وقام بتصفية اثنين من القادة في صفوف الحركة، وأن مخزناً مخفياً لأسلحة الحركة، ربما كان السبب الحقيقي للحريق المميت. وأشار الجيش إلى أن الغارة الجوية التي استهدفت منطقة مجاورة استخدمت ذخائر خفيفة لا تشعل مثل هذا الحريق.

المصادر الأساسية:

صحيفة ”هآرتس“

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة ”يديعوت أحرونوت“

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة ”معاريف“

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة ”يسرائيل هيوم“

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

غزة: حرب الانتقام المسعورة، مجموعة أوراق سياسات

تأليف: آيات حمدان، إبراهيم سميح ربابعة، أحمد جميل عزم، ومجموعة أخرى من المؤلفين
المشاركون في التأليف: أحمد سامح الخالدي، ماهر الشريف، رامي الرئيس، مجدي المالكي
تقديم: خالد فراج

منذ اليوم الثاني للحرب على غزة، يوم الأحد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتخذت مؤسسة الدراسات الفلسطينية قراراً بالعمل على مدار الأيام والساعات من أجل توثيق حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وتوثيق تداعياتها على القضية الفلسطينية بصورة خاصة، وعلى الصراع العربي-الإسرائيلي بصورة عامة. وخلال الشهر الأول من الحرب، نشرت المؤسسة سلسلة أوراق سياسات متخصصة بمجالات التاريخ، والسياسة، والقضايا الاستراتيجية، والقانون الدولي، والاقتصاد، والاجتماع، وإعادة الإعمار، والمواقف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، وغيرها. ونظراً إلى أهمية هذه الأبحاث، سواء من الناحية البحثية أو التوثيقية أو من ناحية إحاطتها بمختلف جوانب هذه الحرب على قطاع غزة، وجدنا أنفسنا معنيين بإصدارها في كتاب، لما يمكن أن يشكله من مرجع مهم وأساسي وضروري للباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

